One of the projects of

Womenomics
الإقتصاد النسوي

فكرة
FICRI

تصورات وخبرات معاشة في المجتمعات

الأردنية: النساء وعالم العمل

بحث تقييمي

كانون الأول (ديسمبر) 2021

www.ficri.com

فكري
FICRI

تصورات وخبرات معاشة في المجتمعات الأردنية: النساء وعالم العمل

بحث تقييمي

كانون الأول (ديسمبر) 2021

One of the projects of

الإقتصاد النسوي

منشور 2022/001 @فكري

حقوق الطبع والنشر © 2022 مؤسسة الاقتصاد النسوي. جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

مقدمة 4

المنهجية 6

تصورات مبنية على النوع الاجتماعي حول النساء وعالم العمل 7

تصورات عن التغيّر في دور النساء 8

استمرار التمييز والسلوكيات المبنية على النوع الاجتماعي تجاه العمل 9

القرارات المقيّدة حول العمل 13

التحرش كعائق كبير أمام النساء في عالم العمل 16

تصورات عن التغيير في ظاهرة التحرش 17

شعور النساء بعدم الأمان خارج البيئات المألوفة 19

أسباب التحرش المبلغ عنها 21

الحلول والتدابير المذكورة لمنع التحرش 24

الاستنتاجات 27

الملحق 1: بيانات مجموعة التركيز 30

الملحق 2: أسئلة مجموعة التركيز 31

مقدمة

في عام 2021، صنف تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الأردن على أنه من بين أكثر الدول تفاوتًا بين الجنسين في العالم، حيث احتل المركز 131 من بين 156 دولة شملها التقييم.[1] يُعزى الترتيب المتواضع للدولة إلى الفجوات الواسعة بين الجنسين في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والمشاركة السياسية والقيادة. يتناقض هذا بشكل حاد مع أداء الأردن في التحصيل العلمي والصحة؛ وهي الفئات التي اقتربت الدولة من تحقيق التكافؤ فيها. في الواقع، في الأردن اليوم، تميل الكفّة بين الجنسين في التعليم لصالح النساء، حيث تشكل الإناث ٪54 من طلاب التعليم العالي.[2] عدم التوازن الحاد بين التحصيل العلمي والمشاركة في القوى العاملة ليس بالأمر الجديد، بل هي سمة ثابتة للتركيبة الاجتماعية والاقتصادية الأردنية، وقد تمت ملاحظتها لأول مرة في عام 2005 وأشار إليها البنك الدولي باسم «مفارقة النوع الاجتماعي» في الأردن - وهو مصطلح يستخدم لوصف عدم قدرة التحصيل التعليمي للنساء على تحقيق عوائد أعلى لهن عبر العديد من المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك الوصول إلى الوظائف والموارد المالية والاستمرارية في القوى العاملة.

وبالفعل، فإن معدل مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي في الأردن اليوم هو من بين أدنى المعدلات في العالم حيث بلغ ٪14.3؛ تعطلت نسبة 33% منهن عن العمل بحلول نهاية عام 2020 بعد قفزة إجمالية قدرها ٪5.7 في البطالة نتيجة الآثار الاقتصادية لوباء كوفيد - 19.[4] بقي معدل المشاركة الاقتصادية للنساء منخفضًا حتى في فترات النمو الاقتصادي المرتفع. على سبيل المثال، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن بين عامي 2000 و2009 ٪6.5، بينما لم يرتفع معدل المشاركة الاقتصادية للنساء خلال هذه السنوات إلا قليلًا، حيث ارتفع من ٪12.7 في عام 2000 إلى ٪15.5 في عام 2009.[5]

عادة ما يوصف غياب النساء عن القوى العاملة على أنه مشكلة اقتصادية تؤثر على الازدهار الاقتصادي العام في الأردن. على سبيل المثال، ادعى اقتصاديون بأن الأردن يمكنه رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٪20 إذا حققت القوى العاملة التكافؤ بين الجنسين. وبالتالي، يمكن افتراض ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية وأنشطة الاقتصاد الرسمي بسبب الافتقار إلى التنوع بين الجنسين. وفي الوقت نفسه، تُعزى الظاهرة إلى التقاء الحواجز الهيكلية والعملية والأعراف الاجتماعية والثقافية والمعتقدات والممارسات التي تقيّد النساء الأردنيات.[6]

بناء عليه، هناك تحرك متسارع في الأردن لحل هذه المشكلة الاقتصادية، خاصة من حيث تقويض العقبات الهيكلية والعملية. منذ عام 2017، عمل تحالف النساء كشريكات

1 تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2021: رؤية التقرير. البنك الدولي (مارس 2021) ص 235 - 236
2 انظر: صحيفة حقائق مؤسسة الملكة رانيا: النوع الاجتماعي والتعليم في الأردن. مؤسسة الملكة رانيا (مايو 2018).
3 في المقابل، يشارك ٪54 من الذكور الأردنيين في القوى العاملة. انظر: قسم الاحصائيات 2020 القوى العاملة وبيانات التوظيف.
4 المرجع السابق.
5 انظر: معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة (تقدير منظمة العمل الدولية النموذجي) – الأردن.
6 تزاناتوس، زافيريس. «الجدل الاقتصادي للنساء العاملات» مجلة فينشر. 24 ديسمبر 2017.

في التقدم (WPP)، وهو تحالف من القيادات النسائية في الأردن بقيادة مؤسسة (الاقتصاد النسوي) الشريكة لعالم الحروف، على تحسين دور النساء في القوى العاملة والدعوة إلى إزالة القوانين والأحكام التي تعوق مشاركة النساء. كما أعد تحالف النساء كشريكات في التقدم، وبالشراكة مع وزارة العمل، توصيات ودعى إلى تعديلات على قانون العمل فيما يتعلق بالمادة 69، والتي تفرض القيود على المهن وساعات العمل للنساء، والمادة 39 التي تتناول التحرش في مكان العمل.[7] بناءً على عمل المنظمات النسائية، أقرّت الحكومة الأردنية في عام 2020 استراتيجية وطنية خمسية للنساء في الأردن تتضمن أربعة أهداف استراتيجية، من بينها الوصول إلى تمتع النساء بالحقوق الاقتصادية، بما في ذلك المشاركة الاقتصادية، في مجتمع خالٍ من التمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي.[8] وبالتوازي مع ذلك، تبنت سياسة تعميم منظور النوع الاجتماعي على مستوى الحكومة لإضفاء الطابع المؤسسي والرسمي على جهود الحكومة للحد من التحيّزالمؤسسي في تقديم الخدمات للمواطنين.[9]

كما تتضمن أيضاً الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي كأداة لتحقيق الحوكمة، وأولويات الإنفاق، وتوزيع الموارد بشكل عادل ومنصف. ظهرت تحالفات المجتمع المدني للمطالبة بحلول للحواجز العملية، مثل النقل العام غير الملائم، والافتقار إلى خدمات رعاية الأطفال الآمنة وقليلة التكلفة، وساعات وظروف العمل التي لا تسمح للنساء بالموازنة بين العمل والحياة. كما يطلب مجتمع المانحين بشكل متزايد إصلاحات تسهل مشاركة النساء في القوى العاملة وتعزز حقوق الإنسان للنساء والفتيات في الأردن.

هذه التغييرات والتطورات ضرورية ومرحب بها، لأنها تفتح وستستمر في فتح مسارات للمشاركة الاقتصادية للنساء اللاتي يسعين إليها. ومع ذلك، تعتقد مؤسسة الاقتصاد النسوي، ومن منطلق كونها مؤسسة نسوية، أن التركيز والاهتمام المكرسين لفهم تأثير المعايير والمعتقدات الثقافية الاجتماعية على نتائج هذه الجهود غير كافيين.

ولفهم أفضل للأعراف والمعتقدات الثقافية الاجتماعية المتعلقة بالمشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن، سعت مؤسسة الاقتصاد النسوي إلى الإجابة على التساؤلات الآتية: ماذا تفضل النساء بخصوص العمل؟ هل يرغبن في الدخول إلى عالم العمل؟ من الذي يتخذ القرارات بشأن عمل المرأة؟ ما هي عوائق العمل؟ كانت هذه الأسئلة موضوعًا لشهور من البحث النوعي والكمي من قِبل المنظمة بإشراك نساء ورجال من جميع أنحاء البلاد.

نظمت مؤسسة الاقتصاد النسوي عددا من مجموعات التركيز مع نساء من جميع أنحاء البلاد للاستماع إليهن مباشرة حول تصوراتهن عن العمل، والعوائق التي تحول دونه، والازدهار الاقتصادي. أجرينا تحليلًا نوعيًا لهذه المحادثات

7 الحسيني، رنا. «النساء الأردنيات يتحدن لصياغة توصيات قانون العمل»، جوردان تايمز. 12 فبراير 2020.
8 انظر: الإستراتيجية الوطنية للنساء في الأردن: 2020-2025.
9 انظر: السياسة القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء: 2020-2022.

لاستخلاص وتحليل الموضوعات الرئيسية بالتفصيل. في الوقت نفسه، قامت المؤسسة باستطلاع عينة تمثيلية للرجال والنساء في الأردن. ربما لم يكن من المستغرب أن العديد من وجهات النظر تشكلت بناء على فهم المشاركين لأدوار الجنسين، لكننا أيضًا استخلصنا نتائجًا مهمة حول تصورات النساء للسلامة والأمن، والتي طرحت بعض وجهات النظر غير المتوقعة.

الغرض من هذه الورقة البحثية هو استكشاف وجهات النظر هذه والتأسيس للتفكير المقصود حول تغيير الأعراف الاجتماعية لصالح المشاركة الاقتصادية للنساء. نستعرض تاليا ما وصلنا له من نتائج.

المنهجية

تستند هذه الدراسة إلى منهجيات بحث نسوية، حيث يتم أخذ التجارب النسائية المعاشة ووجهات نظر النساء في الاعتبار. حيث تسعى الدراسة إلى رفع وفهم صوت النساء المشاركات وفهم علاقات النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء بشكل أفضل. للقيام بذلك، تعتمد الدراسة على البحث متعدد الأساليب، باستخدام كل من الأساليب الكميّة والنوعيّة.

في أغسطس 2021 ، أجرت مؤسسة الاقتصاد النسوي دراسة استقصائية لفهم العقبات التي تواجه النساء في الأردن، ووجهات النظر حول قدرة النساء على اتخاذ القرارات بشأن حياتهن وعملهن، وقضايا السلامة والأمن التي تواجههن هن وعائلاتهن. كان الاستطلاع عيّنة تمثيلية من 1141 بالغًا (فوق 19 عامًا) في الأردن، منهم 569 ذكرًا و572 أنثى. حوالي ٪75 من المشاركين حصلوا على تعليم ثانوي أو أقل؛ ٪25 حصلوا على مستوى من التعليم العالي (كليّة مجتمعية أو بكالوريوس). تم تحليل مجموعة البيانات كاملة، كما فصّلنا البيانات حسب النوع الاجتماعي.

استخدمت المؤسسة أيضًا أساليب نوعيّة للوصول إلى فهم أشمل للواقع المعاش للنساء والرجال في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الأردن. نظمنا 14 مجموعة تركيز في سبع محافظات من يناير إلى أغسطس 2021 بإجمالي 168 فردًا، منهم 135 أنثى و33 ذكرًا. كانت قدرتنا على تنظيم مجموعات التركيز نتيجة علاقاتنا القديمة مع المجتمعات ومنظمات المجتمع المحلي. انظر الملحق الأول لمزيد من التفاصيل.

كانت مجموعات التركيز شبه منظمة وعقدت بشكل شخصي. حيث طرح ممثل الاقتصاد النسوي سؤالاً للمناقشة وتبادل المشاركون وجهات النظر. راجع الملحق 2 للاطلاع على أسئلة مجموعات التركيز. وتم إجراء جميع

مجموعات التركيز باللغة العربية، وتم تسجيلها ونسخها وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية لتحليل البيانات النوعيّة. كما قامت المؤسسة بتحليل الترجمات الإنجليزية باستخدام أداة Dedoose ، مع مراعاة معاني ألفاظ المشاركين في السياق.

تصورات مبنية على النوع الاجتماعي حول النساء وعالم العمل

على مستوى السياسات، تركز المناقشات حول النساء والعمل عادةً على إنشاء هيكل الحوافز المناسب، خاصة كيفية جذب النساء الأردنيات إلى القوى العاملة. على سبيل المثال، في آذار (مارس) 2020، استشهد البنك الدولي بأبحاث تشير إلى أن (95٪) من النساء والرجال تقريبًا يؤيدون عمل النساء في الأردن وأن ثلثي الأردنيات غير العاملات يرغبن في العمل، إذا كانت ظروف العمل مناسبة. يُقال إن الظروف المناسبة تشمل على سبيل الذكر لا الحصر: بيئة مواتية تشمل رعاية أطفال ميسورة التكلفة وميسرة وعالية الجودة، ومرونة في ساعات العمل، وسياسات تحمي من التحرش الجنسي في مكان العمل في القطاع الخاص[10]. كما تم تحديد وسائل النقل التي يسهل الوصول إليها والموثوقة والميسورة التكلفة كعامل تمكين أساسي. من الصعب الاحتجاج على أهمية هذه العوامل في جعل المشاركة في سوق العمل ممكنة ومستدامة لبعض النساء. ومع ذلك، فإن معدلات توظيف الإناث في الأردن تختلف اختلافًا كبيرًا حسب التحصيل العلمي[11]. حيث لاحظ مختبر النمو بجامعة هارفارد أنه بالنسبة للنساء اللائي أكملن المدرسة الثانوية أو أقل، فإن الاستبعاد من سوق العمل هو في الغالب ظاهرة مرتبطة بتدني مشاركتهن في القوى العاملة[12]. وفي هذه الفئة، أشار مختبر النمو إلى أن المعتقدات الثقافية كانت سببًا رئيسيًا لانخفاض مشاركة النساء في القوى العاملة. وبالمثل، فإن دراسة البنك الدولي التي ذكرت أن نسبة الموافقة على عمل النساء عالية (95٪)، ذكرت أيضا أن دعم الجنسين لعمل النساء ينخفض في ظل ظروف معينة؛ فبالنسبة لعمل النساء المتزوجات، تنخفض نسبة الداعمين إلى 72٪، وإلى نسبة 54٪ إذا كان على النساء ترك أطفالهن مع أحد من الأقارب؛ وإلى 38٪ إذا كانت ستعمل في مكان عمل مختلط، ويعتقد 26٪ فقط أنه من المقبول للنساء أن يعملن إذا كان عليهن العودة إلى المنزل بعد الخامسة مساءً. وهذا يدعو إلى

10 https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/02/19/how-legal-reforms-in-jordan-can-combat-sexual-harassment مارس 2020

11 كاسولو ، سيميري ، ريكاردو هاوسمان ، تيم أوبراين ، وميغيل أنجيل سانتوس. «عمالة الإناث في الأردن: نهج منهجي لحل لغز الاستبعاد - ورقة عمل كلية CID رقم 365 ،» مختبر النمو بجامعة هارفارد (أكتوبر 2019).

12 المرجع السابق.

التساؤل عن إمكانية استغلال الآراء المؤيدة لعمل النساء من عدمها في المشاركة الفعلية لهن في القوى العاملة بالنسبة للنساء الأقل تحصيلا علميا، حتى لو أصبحت البيئة التمكينية في القطاع الخاص أكثر جاذبية.

تصورات عن التغير في دور النساء

الشكل 1: آراء عن التغيّر في دور النساء

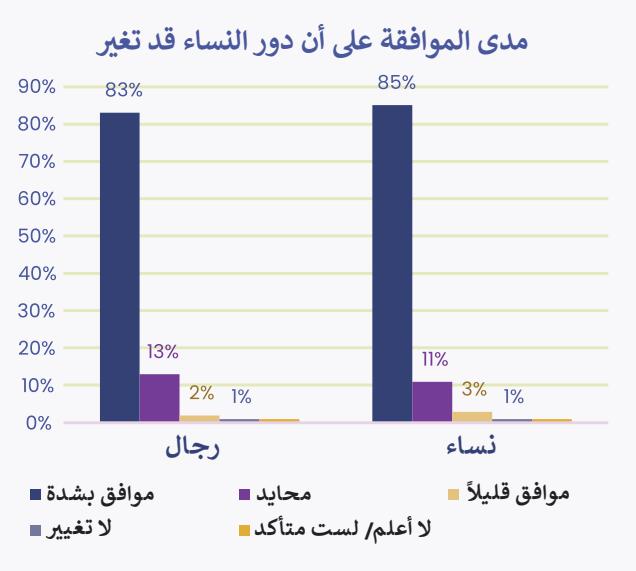

بشكل عام، يرى الأردنيون أن دور النساء في المجتمع الأردني قد تغيّر بشكل كبير مقارنة بالأجيال الماضية. قال المشاركون في الاستطلاع إن التغيير في دور النساء جاء من خلال عدة عوامل، بما في ذلك مشاركة النساء في القوى العاملة، والمشاركة السياسية، والمشاركة في اقتصاد الأسرة، والمجتمع المدني، وصنع القرار الأسري، والقيادة والرياضة والنوادي المجتمعية. تمت مشاركة هذا الرأي بقدر متساوٍ تقريبًا بين النساء والرجال.

على وجه الخصوص، تعتقد المجتمعات الأردنية أن دور النساء العاملات خارج المنزل أكبر مما كان عليه سابقا. ووافق ما يزيد قليلاً عن 92٪ من المشاركين في الاستطلاع بشكل معتدل أو قوي على أن النساء يعملن الآن خارج المنزل بشكل أكبر مقارنة بالنساء من الأجيال السابقة، حيث أعربت النساء عن تأييد هذه الفكرة بنسبة أكبر قليلا (95٪) من الرجال (90٪). كما وافق أكثر من 90٪ من المشاركين على أن دور النساء في القوى العاملة ومساهماتها الناتجة عن ذلك في اقتصاد الأسرة وتعليم الأطفال عززت دور النساء بشكل كبير في المجتمع.

ومع ذلك، وعلى الرغم من التعبير عن الاعتقاد بأن دور النساء قد تغير بشكل كبير مقارنة بالأجيال السابقة، وأن الرجال والنساء يتشاركون بشكل متزايد مسؤولية إعالة الأسرة، وجد بحث مؤسسة الاقتصاد النسوي أن المجتمعات الأردنية لا تجد مشكلة في تغيّب النساء عن المشاركة في القوى العاملة. فعندما طُلب من المشاركين ذكر التحديات الأبرز التي تواجه النساء، تم تحديد نقص فرص العمل باعتباره ثاني أبرز عقبة تواجههن. في حين أن هذا قد يبدو مؤشرا على وجود مطالبة قوية من النساء للعمل، إلا أن نسبة المشاركين الذين شعروا بأن قلّة فرص العمل للنساء تمثل مشكلة كانت متواضعة. أشار 11٪ فقط من جميع المشاركين في الاستطلاع إلى أن نقص فرص العمل للنساء يمثل تحديًا، مع عدم وجود أي فرق في وجهات النظر بين الرجال (10٪) والنساء (11٪).

علاوة على ذلك، قالت ٪60 من المشاركات في الاستطلاع إنهن عاطلات عن العمل ولا يبحثن عن عمل. وبالمجمل، تشير نقاط البيانات هذه إلى عدم التوافق بين الأهمية القصوى التي يوليها صانعو السياسات لزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة ومدى اعتبار الأردنيين على مستوى المجتمعات المحلية أن استبعاد النساء من القوى العاملة يمثل مشكلة. تم اختيار ظاهرة التأخر عن الزواج على أنها التحدي الأكبر الذي يواجه النساء، حيث حدد ٪12 من المشاركين أن هذه الظاهرة تمثل مشكلة للنساء. ويمكن القول أن هذين التحديين مرتبطان، لأن قانون الأحوال الشخصية يطالب الرجال بتوفير النفقة المالية للنساء؛ وقد يؤدي فقدان هذه الإعالة إلى زيادة مشاكل البطالة وانعدام فرص العمل للنساء الأرامل أو المطلقات، وهن فئة شكلت ٪15 من مجموع المشاركات عن المسح.

استمرار التمييز والسلوكيات المبنية على النوع الاجتماعي تجاه العمل

على الرغم من شعور المشاركين بأن دور النساء قد تغير بشكل كبير، إلا أنهم ذكروا أشكالًا متعددة من التمييز القائم على النوع الاجتماعي على أنها تحديات تواجه النساء؛ وتشارك النساء والرجال هذه الآراء بنسب متقاربة. وبشكل تراكمي، **تشير البيانات إلى أن التمييز المبني على النوع الاجتماعي هو التحدي الرئيسي الذي يواجه النساء.** ومع ذلك، وعلى الرغم من تصريح المشاركين في الاستطلاع بأن التمييز القائم على النوع الاجتماعي يمثل مشكلة، وجدت المؤسسة من خلال البحث، التزامًا قويًا بالمعايير والمعتقدات والممارسات التمييزية المبنية على النوع الاجتماعي بين الرجال والنساء.

الشكل 2: التحديات السائدة التي تواجه النساء في الأردن

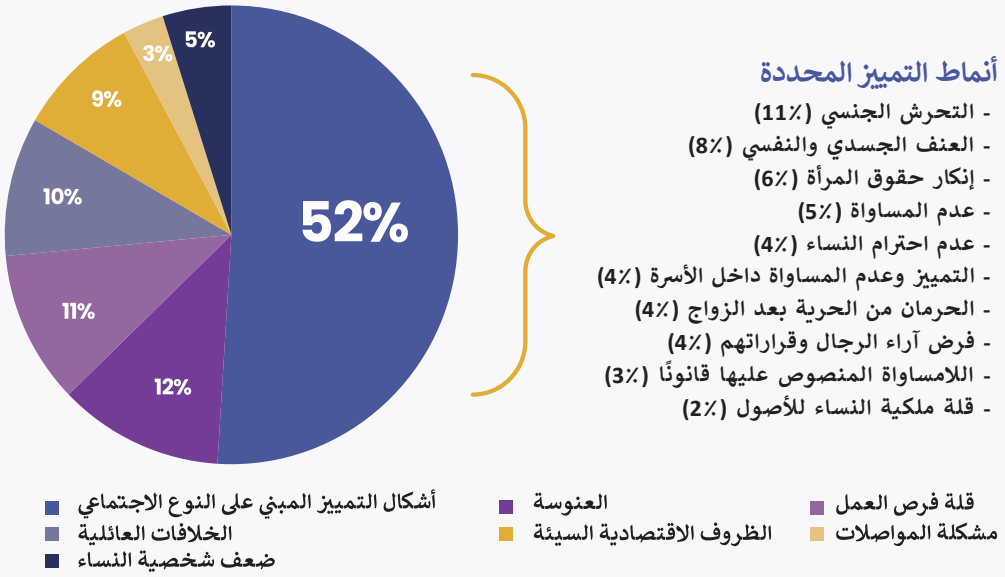

أنماط التمييز المحددة

- التحرش الجنسي (٪11)
- العنف الجسدي والنفسي (٪8)
- إنكار حقوق المرأة (٪6)
- عدم المساواة (٪5)
- عدم احترام النساء (٪4)
- التمييز وعدم المساواة داخل الأسرة (٪4)
- الحرمان من الحرية بعد الزواج (٪4)
- فرض آراء الرجال وقراراتهم (٪4)
- اللامساواة المنصوص عليها قانونًا (٪3)
- قلة ملكية النساء للأصول (٪2)

كشف تحليلنا عن فجوة كبيرة في الخطاب، حيث وجد الاستطلاع أنه على الرغم من وجود دعم عام لفكرة عمل النساء، إلا أن هذا الدعم قد ينطبق على نساء أخريات من عائلات أخرى ولكنه لا ينطبق بالضرورة على من هن في المنزل. بل بالعكس، فإن الاعتقاد بأن الرجال يجب أن يتحملوا جميع المسؤوليات المالية للأسرة - من خلال العمل على الأرجح - منتشر بين النساء والرجال على حدٍ سواء. حيث قال ما يقرب من ٪80 من المشاركين في الاستطلاع إن الرجال يجب أن يتحملوا المسؤولية المالية الكاملة للأسرة. ومع ذلك، فإن عدد الرجال الذين يتبنون هذا الرأي أكثر بكثير من النساء: أعرب ٪86 من الرجال عن اعتقادهم بأن الرجال يتحملون المسؤولية الكاملة عن المسؤوليات المنزلية، مقارنة بـ ٪73 من النساء.

تعتمد المرأة على رب الأسرة لضمان سلامتها.
أنثى، الكفرين

إن الاعتقاد بأن الرجال يجب أن يتحملوا جميع المسؤوليات المالية للأسرة متجذر بعمق، وله جذور في الدين والعرف (وهو الآن منصوص عليه في القانون). أجمع الرجال والنساء تقريبًا على أسباب هذا الاعتقاد:

الشكل 3: المعتقدات حول المسؤوليات المالية المنزلية للرجال

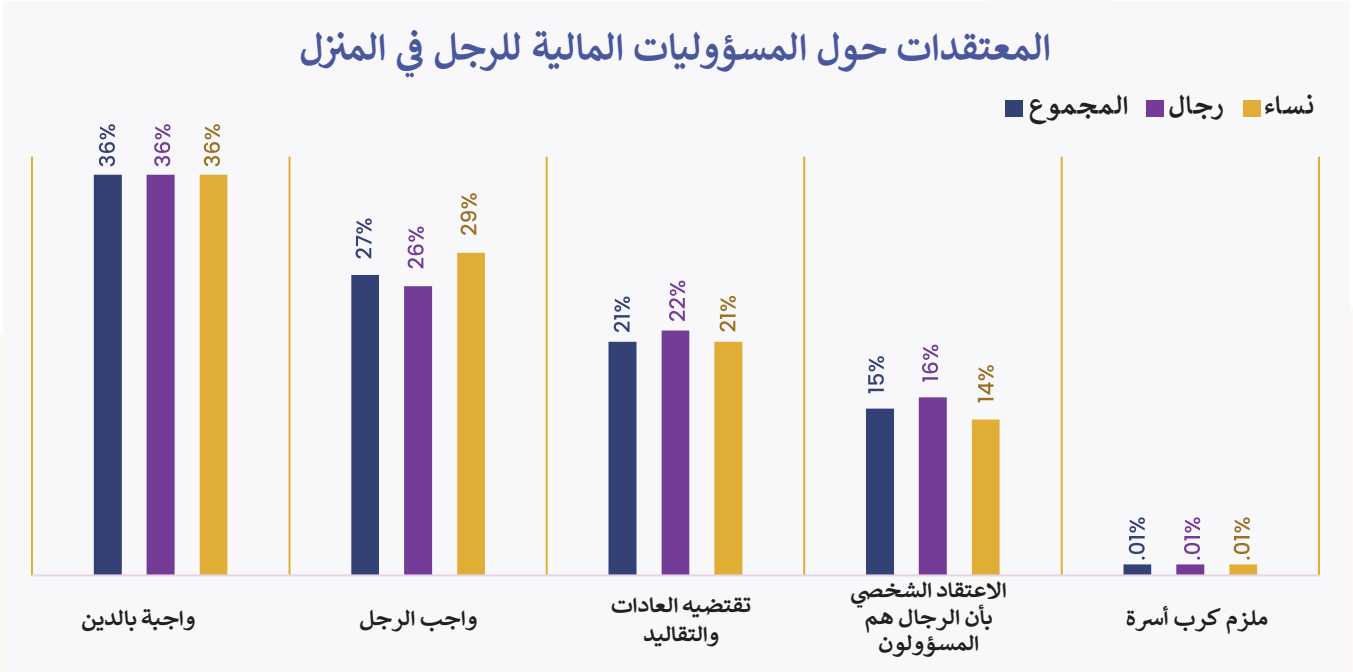

كان افتراض كون المرأة معيلة قليل جدا، حيث أعرب ٪60 من المجيبين عن **اتفاق معتدل أو قوي** على أنه ينبغي اعتبار المرأة في القانون معيلة على قدم المساواة مع الرجل؛ الاتفاق على هذه النقطة، مرة أخرى، أقوى بين النساء (٪64) من الرجال (٪56).

تُظهِر النتائج الكميّة والنوعيّة - بخلاف النساء غير المطلقات أو الأرامل - أن **عمل المرأة يُستغل** لتخفيف العبء المالي الحصري عن الرجال أو كاستجابة لضائقة الأسرة المالية. ويُنظر إلى عمل المرأة خارج هاتين الحالتين على أنه نشاط لا منهجي للواجبات المنزلية، حتى لو كانت تساهم مكاسب المرأة في اقتصاد الأسرة. على الرغم من أن 13٪ من المجيبين كانوا من النساء العاملات، ويسهمن بالفعل بدخلهن في اقتصاد الأسرة، إلا أن العديد من

على الرجل ان يعمل والمرأة تعيل الأطفال .

أنثى، عجلون

ينظر الرجل إلى المرأة على أنها غير مضطرة للعمل

- أنثى، الكوره

المرأة الي بتشتغل بتقدر تساهم بمصاريف البيت، بس هي مش مضطرة وبتقدر تشتغل لمصلحتها بس او عشان ولادها او عيلتها.

أنثى، عجلون

لما اشتغلت شهرين كل الفلوس كانت الي وما تشاركت فيها مع حدا، ولما بدي اعطي بعطي بمزاجي ومش مجبورة.

أنثى، الكفرين

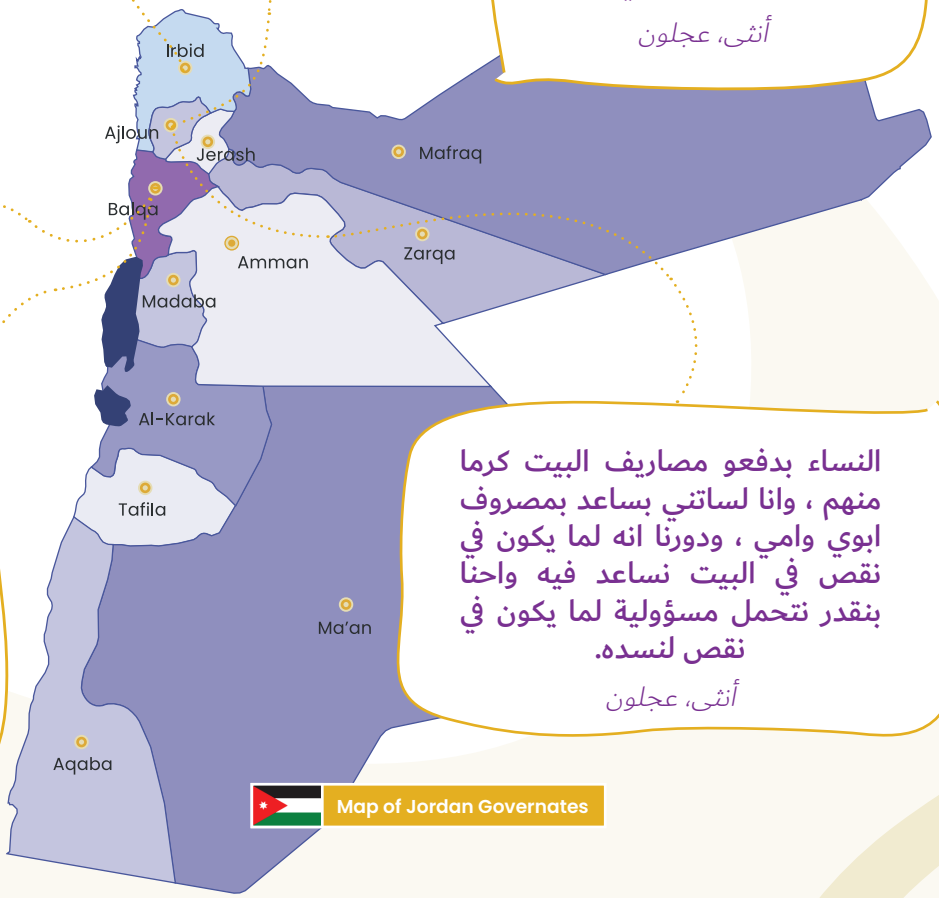

المرأة حرة في انها تساعد زوجها او لا .

أنثى، الكفرين

النساء بدفعو مصاريف البيت كرما منهم ، وانا لساتني بساعد بمصروف ابوي وامي ، ودورنا انه لما يكون في نقص في البيت نساعد فيه واحنا بنقدر نتحمل مسؤولية لما يكون في نقص لنسده.

أنثى، عجلون

أنا بالنسبة الي القوامة للرجل، لكن أحيانا الظروف الاقتصادية اللي بنعيشها بتجبرنا، مش خطأ تساعد المرأة زوجها، لكن مش بشكل كبير جدا حتي تقدر تقوم بواجبات بيتها وأولادها.

ذكر/الكفرين

المشاركين في مجموعة التركيز أعربوا عن وجهة نظر مفادها أن العمل كان أقرب إلى السعي الطوعي الذي يمكن للمرأة في نهاية المطاف الانسحاب منه، لأن إعالة الأسرة هي دور الرجل. تعتبر مساهمة المرأة الاقتصادية في رعاية الأسرة ثانوية بالنسبة لمساهمة الرجل - على الرغم من أن أكثر من نصف المستجيبين شعروا **أنه إذا كانت المرأة تعمل، فإنها ملزمة بالمساهمة في نفقات الأسرة.** وكانت وجهة النظر هذه أكثر شيوعًا بين النساء (62٪) من الرجال (52٪).

المرأة الها حق تشتغل وترعى اولادها والها حق تصرف على حالها كيف ما بدها.

أنثى، الكفرين

يعتقد جزء متواضع من المجيبين أن العمل يرفع من دور المرأة في الأسرة، **لكن الآراء حول تأثير النساء العاملات على رفاهية الأسرة متباينة** ولا يبدو أن الآراء قوية. قد يكون هذا بسبب حقيقة أن النساء لا يعتبرن مسؤولات عن الأسرة. نظرًا لأنهن لا يُعتبرن المعيلات، فمن الممكن أن لا يكون منتظرا من النشاط الاقتصادي للنساء التأثير على الأسرة بما يتجاوز الغرض الذي يتم من أجله استخدام عملهن.

انا برفض انه زوجتي تشتغل ، مع انه كانت امي بتشتغل معلمة ، بس انا مابدي اياها تشتغل ، لانه المرا مكانها في بيتها مع اولادها ، ترا انا بدعم انه المرا تشتغل ، بس انا ببيتي لا ما بدي ، لما امي كانت تشتغل كنت زي المشرد وانتقل من بيت لبيت ، ليش اخلي ولادي يكونو زيي.

ذكر، الحسينية

اتفق الرجال والنساء على أن عمل المرأة يخفف الأعباء المالية على الرجل ويساهم في تعزيز دور المرأة في الأسرة، وفي الحالتين، عبرّت النساء عن هذه الآراء الإيجابية بشكل أكبر قليلا من الرجال. فقد قال ما يقرب من 30٪ من النساء و28٪ من الرجال إن عمل المرأة يخفف العبء المالي عن الرجال؛ كما قال 22٪ من النساء و20٪ من الرجال إن عمل المرأة يعزز دورها في الأسرة. ومع ذلك، لا يُنظر إلى عمل المرأة على أنه يساهم بشكل كبير في استقرار الأسرة. حيث اتفقت 13٪ فقط من النساء على أن عمل المرأة يؤثر بشكل إيجابي على استقرار الأسرة، مقارنة بـ 7٪ قلن إن له تأثير سلبي. بينما كان الفرق بالنسب أقل بين الرجال. حيث تشعر نسبة أكبر قليلا من الرجال أن عمل المرأة له تأثير إيجابي على استقرار الأسرة: فقد قال 10٪ أن عمل المرأة يؤثر إيجابًا على استقرار الأسرة، بينما قال 9٪ تقريبًا إن له تأثير سلبي. ومع ذلك، كان الرجال أكثر ميلًا للقول إن عمل المرأة يؤدي إلى الإهمال تجاه الأطفال: 14٪ من الرجال يشعرون أن عمل المرأة يؤدي إلى إهمال الأطفال مقارنة بـ 11٪ من النساء اللواتي شاركن هذا الرأي أيضًا. كما قالت نسبة قليلة إن عمل المرأة يضعف موقف الرجل أمام المجتمع؛ كان الرجال الموافقون على هذا الطرح (5٪) ضعف عدد النساء تقريبا (2٪).

الشكل 4: وجهات النظر حول تأثير عمل المرأة على الأسرة

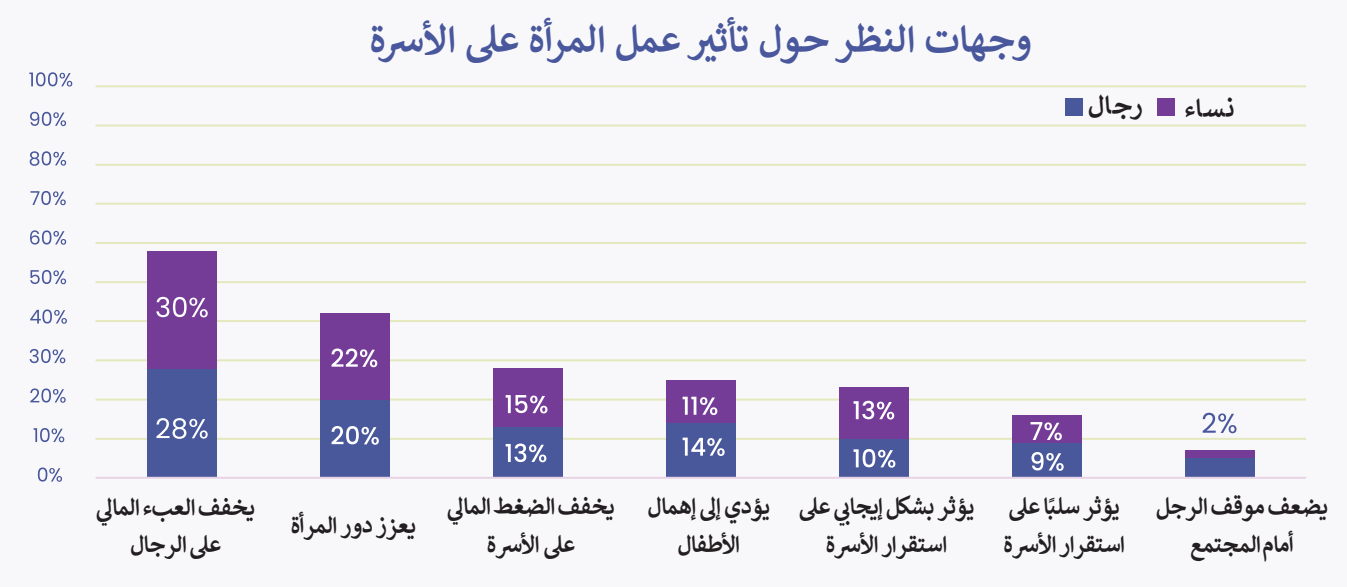

القرارات المقيّدة حول العمل

أفادت **غالبية كبيرة** من النساء والرجال أن **النساء قادرات على اتخاذ القرارات بحريّة** بشأن قدرتهن على العمل خارج المنزل؛ أعرب ٪66 عن **اتفاق معتدل أو قوي** على أن المرأة قادرة على القيام بذلك، على الرغم من أن النساء أكثر ميلًا للموافقة بشدة (٪27) على أن النساء لديهن سلطة اتخاذ القرار بشأن هذا الأمر أكثر من الرجال (٪20). ومع ذلك، عند إجراء مزيد من الاختبار، **يتضح أن سلطة اتخاذ القرار مقيّدة في الواقع بالمعتقدات والمعايير المبنية على النوع الاجتماعي** بين الرجال والنساء حول أنواع الوظائف التي يمكن للمرأة أن تشغلها، ومكان العمل وساعاته.

> كنت بسوق سيارتي من عمان للشونة وهاد الي بعمله عادة لما كنت اشتغل بعمان ، وعلى طريق المطار وقفت اعبي بنزين بالمحطة ، وانصدمت اني لقيت بنات بشتغلو بمحطة البنزين ، قلي صاحبي بالسيارة انه لا تنصدم ، بس هاي المحطة الي بتشغل البنات والي بستمح للبنات يشتغلو فيها على التعباية.
>
> *ذكر، الشونة الجنوبية*

أظهر البحث الكمي والنوعي أن كلا من الرجال والنساء يعتقدون أن بعض الوظائف غير مناسبة للمرأة. غالبًا ما يُعزى هذا إلى طبيعة العمل. على سبيل المثال، العمل الذي ينطوي على درجة عالية من العمل

زوجي شجعني على العمل في الاول وكانت عنا ظروف خاصة بس ما بقدر اشتغل اي شي.

أنثى، كفرنجا

أنا إلي بشتغل أكثر من 12 أو 13 سنة، وكل ما رحت على مقابلة بسألوني عن نظرة المجتمع إلي، وهل الأمور كلها تمام، عشانّي من عجلون. ممكن إذا كنت بعمان تكون الإجابات مختلفة، بس هون بعجلون بشوفوها عيب.

أنثى، الكفرين

على سبيل المثال، اذا كنت ممرضة وفي شفت ليلي، ما رح يسمحو الزلام انك تشتغليها.

أنثى، كفرنجا

لا يُسمح بجميع أنواع العمل. هناك أشياء لا يسمح لها بالعمل فيها.

أنثى، الكفرين

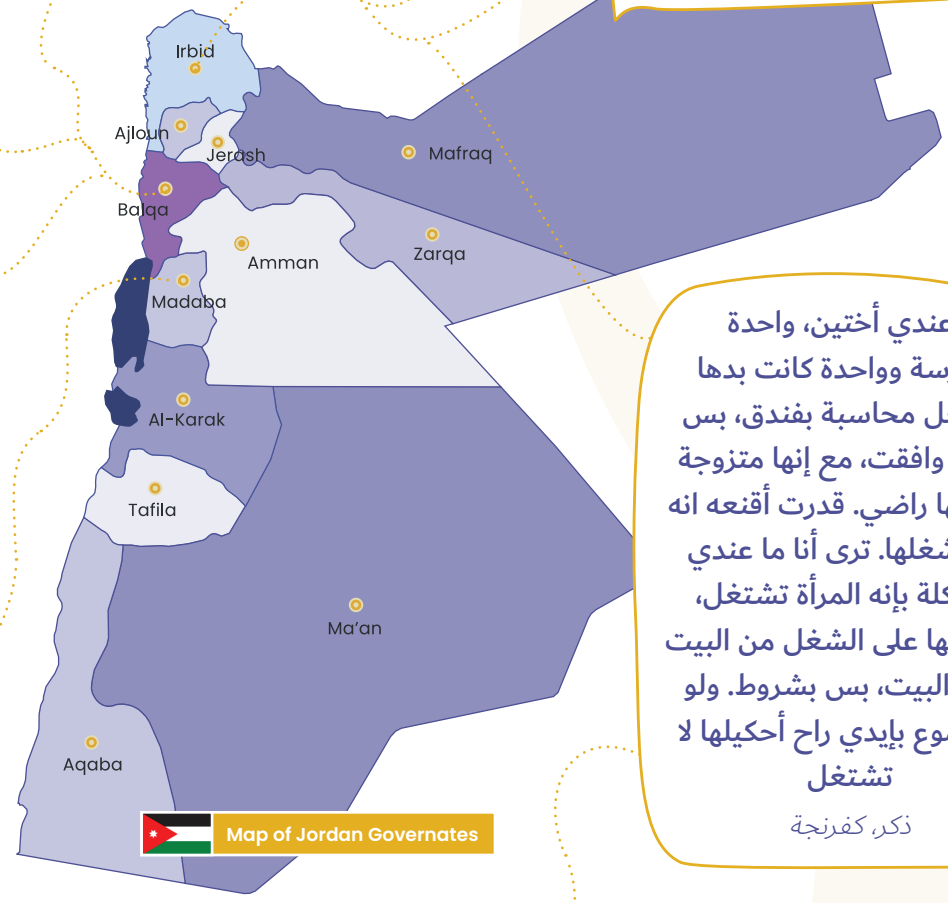

هناك وظائف يكون من الأفضل عدم عمل المرأة فيها.

أنثى، الكفرين

عندي أختين، واحدة مدرسة وواحدة كانت بدها تشتغل محاسبة بفندق، بس أنا ما وافقت، مع إنها متزوجة وزوجها راضي. قدرت أقنعه انه ما يشغلها. ترى أنا ما عندي مشكلة بإنه المرأة تشتغل، وبشجعها على الشغل من البيت أو برا البيت، بس بشروط. ولو الموضوع بإيدي راح أحكيلها لا تشتغل

ذكر، كفرنجة

المشكلة الاساسية الي بتمنعنا عن الشغل العادات والتقاليد والمواصلات الي ما بتكون متوفرة المسا، واذا بدنا نشتغل بعمان فلازم نروح ابكر لنلحق نوصل.

أنثى، مادبا

انا تخرجت كمهندسة برمجيات وحبيت تخصصي كثير وقدمت لوظيفة اتصالات ولما دخلت اقدم طلبي صار كل الموظفين يضحكو علي وقالولي انه هاد القسم بس للزلام وكيف بدك تشتغلي معهم ؟ ورفضولي طلبي، بدي بس افهم

ليش بياخدو قرارات عني؟

أنثى، الكوره

البدني، والعمل الذي يعتبر مهيناً أو العمل الذي يعتبر مواجهاً للعامة غالباً ما يوصف بأنه غير مناسب للمرأة. تشكل المعتقدات المبنية على النوع الاجتماعي حول ماهيّة العمل المناسب للمرأة قيودا داخلية وخارجية: فقد لا تبحث المرأة عن وظيفة معينة لأنها أو أسرتها أو مجتمعها يعتقدون أنها غير مناسبة لها؛ وبنفس المقياس، يمكن أن تظهر هذه المعتقدات المبنية على النوع الاجتماعي في بيئة العمل كسلوكيات تمييزية يقوم بها أرباب العمل، كاستبعاد النساء من عملية التوظيف.

يُرى أن العمل الذي يتجاوز ساعات العمل العادية في القطاع العام و / أو يتطلب قدرًا كبيرًا من التنقل يتعارض مع الواجبات المنزلية للمرأة. وأعتُبرت الوظائف التي تتطلب العمل أو التنقل من وإلى العمل بعد حلول الظلام خطرة، لأنهم

في اعمال ما بنسمح النا نشتغل فيها وانا اجتني فرصة عمل في فندق مقابل 500 دينار بس ابوي ما سمحلي اشتغل بالفندق لانه ببيع كحول وتقاليدنا واخلاقنا ما بتسمح انه نكون بهيك اماكن، كان خايف انه يأثر علي، وقلي لو تاخد 1000 دينار ما بتشتغل بهيك شغل حرام، وقلي اقعد بالبيت وانا بصرف عليك ولا تروح للشغل، عشان هيك بقولكم كمجتمع عجلون احنا فخورين بانه قرانا لساتها بتحافظ على ثقافتنا وتراثنا واخلاقنا ، في شغل مش مسموح لا للرجال ولا للنساء.

ذكر، كفرنجا

بعض العيل ما بحبو بناتهم يشتغلو بالمصانع، لانه بعترو شغل المصانع عار لانه بيئته مش نظيفة وفي ساعات عمل ممكن تكون اضافية.

أنثى، مادبا

الشغل بالتدريس وقته مناسب واقل، وساعات الشغل بالمصانع من الساعة 8 للساعة 6 المسا

أنثى،الحسينية

في شروط للشغل منها طبيعته وعدد ساعاته وقديه بدك تغيب عن البيت، يعني مثلا انها تطلع من البيت الساعة 7 او 8 الصبح وترجع 7 او 8 بليل،شو بدي فيها؟ وعشان شو؟ بدي اخليها تقعد بالبيت احسنلها، واه ساعات الشغل الطويلة وغيابي انا عن البيت طبيعي وبدها تتحملها. مش بدها مصاري؟

ذكر، كفرنجا

اعتبروا انها تزيد من فرص تعرض النساء للتحرش. في بحثنا النوعي، كثيرًا ما ارتبطت مسألة ساعات العمل الطويلة والتنقل بالعمل في المصانع.

أظهر البحث النوعي أيضًا أن **الذكور في الأسرة** - الأزواج والآباء والإخوة والأبناء - **يواصلون ممارسة سلطة اتخاذ القرار** بشأن ما إذا كان ينبغي للمرأة أن تعمل وأين ومتى. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الاعتقاد القوي بأن المرأة تتخذ قراراتها بحريّة بشأن العمل، إلا أن قانون الأحوال الشخصية يشترط حصول المرأة المتزوجة على موافقة زوجها على العمل. وإن لم يكن حق المرأة في العمل منصوص عليه في عقد الزواج، فستخسر المرأة التي تعمل دون موافقة زوجها حقها بالنفقة المالية.

يقارن الرسم البياني أدناه مدى اعتقاد المجيبين في الاستطلاع بأن النساء قادرات على اتخاذ القرارات بحريّة بشأن العمل ومدى اعتقادهم بأن للمرأة الحق في العمل في جميع المجالات وفي جميع الأوقات. وفي الواقع، يعمل العاملان الأخيران كقيود على الأول.

الشكل 5: اتخاذ القرار والقيود المفروضة عليه بشأن العمل

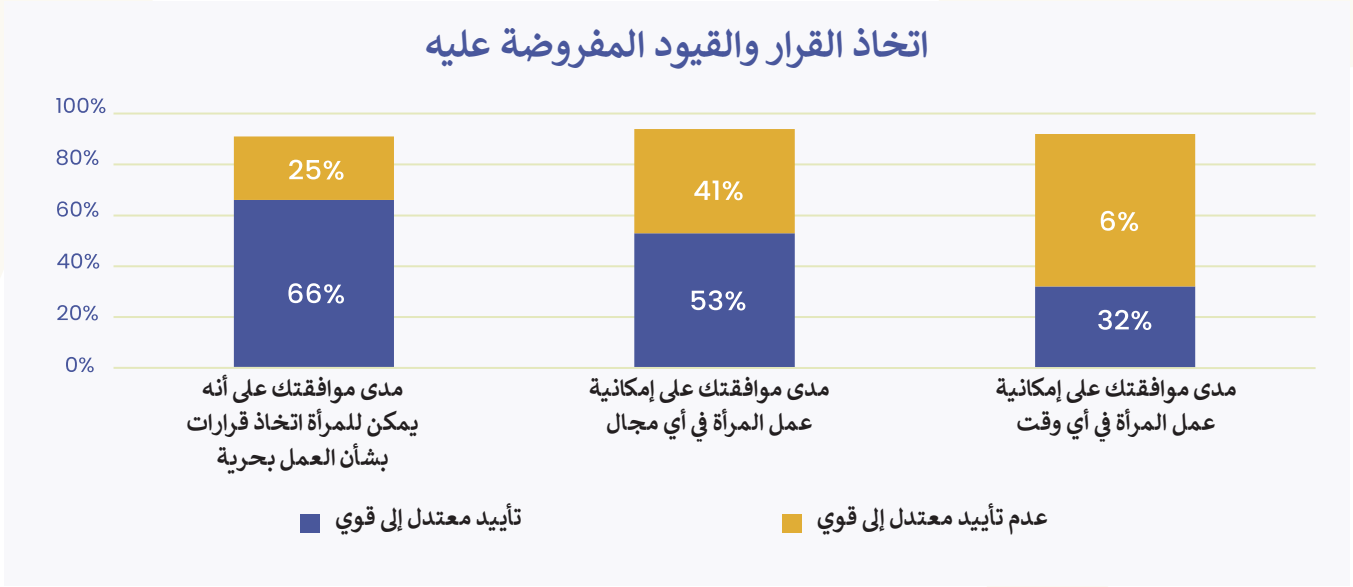

التحرش كعائق كبير أمام النساء في عالم العمل

كما هو مبين في الشكل رقم 2، أشار بحثنا إلى أن التحرش هو أحد العوائق الرئيسية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الأردن. ومع ذلك، فإن البيانات حول هذا النوع من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأردن محدودة. أجريت الدراسة الأولى عن التحرش مؤخرًا نسبيا، في عام 2017، من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. التقطت هذه الدراسة المقطعية نتائج كميّة مهمّة حول التحرش، مثل:

- تعرّضت أكثر من 3 من كل 4 نساء في الأردن لواحد أو أكثر من أشكال التحرش
- أفاد أكثر من النصف (53٪) بأنهم تعرضوا للتحرش من قبل رجال غرباء في الأماكن العامة
- قال ما يقرب من 30٪ إنهم تعرضوا لتحرش من زملائهم الذكور في أماكن العمل والمدارس

أحد أسباب محدودية البيانات هو أن الموضوع نفسه كان يعتبر تاريخيًا من المحرمات. إن الاعتراف المتزايد بأن غياب المرأة عن القوى العاملة له عواقب اقتصادية حقيقية وملموسة

على البلد في السنوات الأخيرة يفرض الآن مناقشة حول العوائق العملية والاستراتيجية الحقيقية التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج نطاق منزلها وحيّها.

في ظل سعي مؤسسة الاقتصاد النسوي لفهم العوائق التي تعترض المرأة في الاقتصاد، لاحظنا نقاشًا ناشئًا حول التحرش وقررنا أن نتعمق أكثر في تصورات الأردنيين لهذه الظاهرة. كان هدفنا هو فهم كيفية إدراك المجتمعات الأردنية لهذه الظاهرة وتجربتها: ما مدى حدوثها؟ أين تحصل ؟ متى يحدث ذلك؟ كيف تتأثر المرأة بها؟ وكيف يمكن معالجة التحرش لتقليل حدوثه وتأثيره؟

تصورات عن التغيّر في ظاهرة التحرش

أشار بحثنا إلى أن التحرش كظاهرة ازداد بشكل كبير خلال السنوات السابقة. فقد قال **92٪ من المشاركين في الاستطلاع** أن التحرش بالمرأة قد ازداد. وقالت غالبية هؤلاء

- 69٪ من جميع المجيبين
- إن التحرش بالنساء «زاد بشكل كبير» ، بينما أكد حوالي 18% أنه زاد بشكل معتدل ونحو 6% يعتقدون أنه زاد بشكل طفيف. ويعتقد حوالي 5% فقط من المجيبين أن الأمر لم يتغيّر.

وبالمثل، يعتبر الجنسان أن **التحرش بالمرأة أكثر شدة مما كان عليه في الماضي**. حيث

الشكل 6: تصورات في التغيير في حدوث التحرش بالمرأة

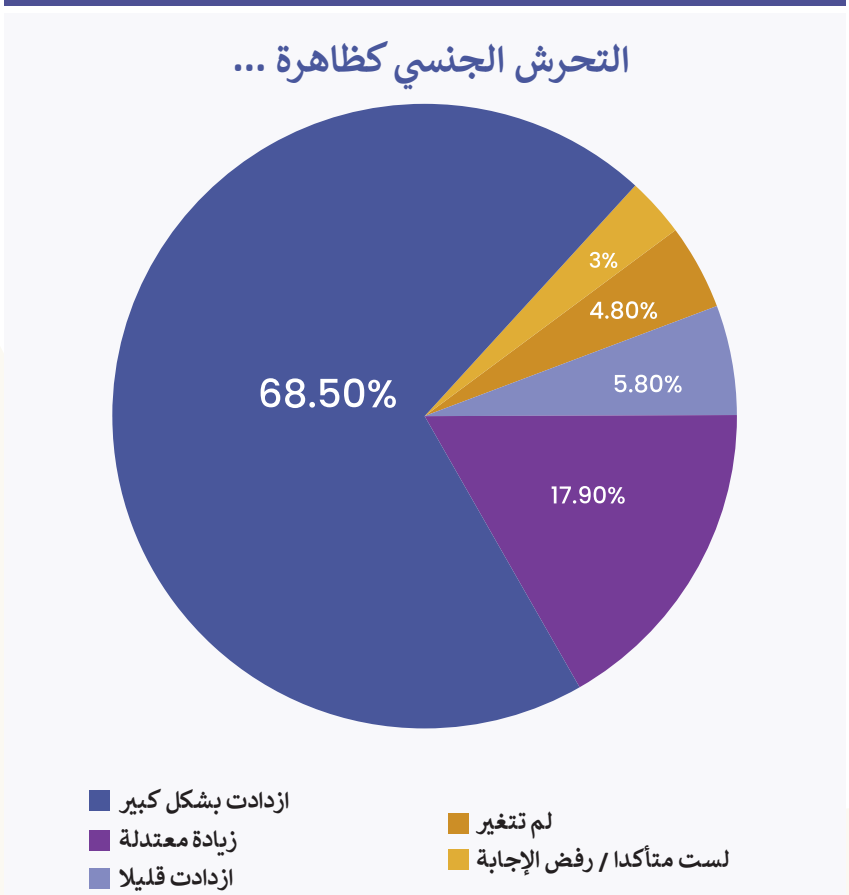

تعتقد الغالبية العظمى من المجيبين - ما يقرب من 95٪ - أن النساء اليوم يتعرضن للتحرش بشكل كبير مقارنة بالنساء من الأجيال السابقة، حيث قال 64٪ أن التحرش بالنساء قد ازداد بشكل كبير. إجمالاً، **يتشارك الرجال والنساء الرأي القائل بأن التحرش أكثر إشكالية اليوم مما كان عليه في الماضي**. ومع ذلك، كانت النساء أكثر ميلًا للقول إن التحرش قد زاد بنسبة كبيرة (70٪) مقارنة بالرجال (67٪) بينما كان الرجال أكثر ميلًا للقول بأن هذه الظاهرة لم تتغير أو زادت بشكل طفيف (12٪) مقارنة بالنساء(9%).

> النساء تتعرض للتحرش في كل مكان بالعمل او بالشارع او بالمنزل، مع انه كتير جهات عم تشتغل على حل هالمشكلة والظاهرة
>
> *أنثى-جرش*

يعتقد غالبية المجيبين أن النساء من الأجيال السابقة لم يتعرضن للكثير من التحرش.

الشكل 7: تجربة المرأة مع التحرش اليوم مقارنة بالماضي

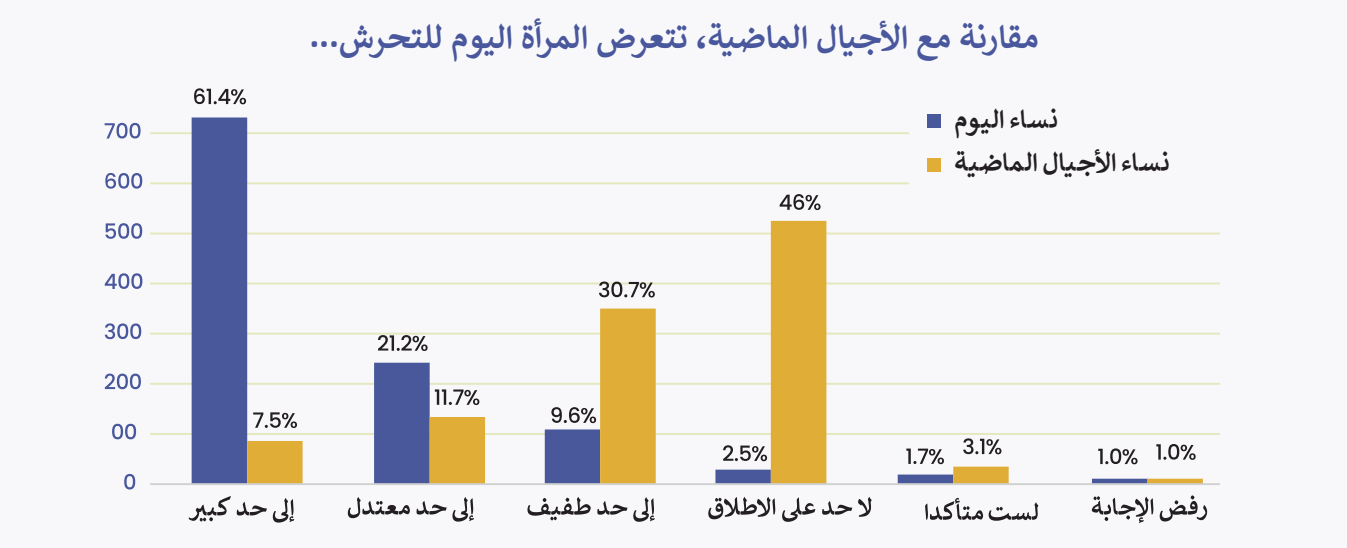

وجد بحثنا النوعي أن النساء في المجتمعات الأردنية يعتقدن أن ظاهرة التحرش لم تزداد مقارنة بالأجيال السابقة فقط، ولكنها اليوم ...

أكثر انتشاراً...

التحرش **في كل مكان** ...

أكثر فظاعة...

التحرش كان موجوداً في الماضي. لكن ليس بالقدر نفسه ولم يتم القيام به بهذه **الجرأة** ...

وأكثر فظاظة...

ذات مرة كان هناك أربعة أو خمسة شبان؛ كنت كبيرة بما يكفي لأكون بعمر والدتهم ... **الكلمات** التي استخدموها، جعلتني أتمنى أن تنشق الأرض وتبتلعني ...

شعور النساء بعدم الأمان خارج البيئات المألوفة

وجد بحثنا أن التحرش لا يُنظر إليه على أنه مجرد إزعاج وإهانة، ولكن كتهديد لسلامة المرأة وأمنها. على وجه التحديد، يُنظر إلى التحرش على أنه يقلل من سلامة المرأة وأمنها كلما ابتعدت عن البيئات المألوفة.

يُنظر إلى الأماكن العامة، على وجه الخصوص، على أنها بيئة أقل أمانًا للمرأة. حدد ما يزيد قليلاً عن 45٪ من المشاركين في الاستطلاع أن الأماكن العامة هي الساحة الأساسية الذي يحدث فيها التحرش، تليها بيئة العمل (17٪) والمدرسة (13٪) والمكاتب الحكومية ومنظمات المجتمع المدني (10٪ على التوالي).

يعكس الرسم البياني أدناه نسبة المجيبين الذين وافقوا بشكل معتدل أو قوي على أن المرأة آمنة في كل من البيئات المذكورة، مما يدل على زيادة انعدام الأمن خارج الأماكن المألوفة. وبينما يُنظر إلى مكان العمل على أنه أكثر أمانًا إلى حد كبير من الأماكن العامة، إلا أن 83٪ من المشاركين وافقوا أيضًا من حد طفيف إلى حد كبير على أن التحرش في مكان العمل يعيق مشاركة المرأة في سوق العمل. كان الرجال أكثر ميلًا (3.5٪) إلى اعتبار التحرش عائقًا أمام مشاركة المرأة في سوق العمل.

الشكل 8: مساحات الأمن وانعدام الأمن

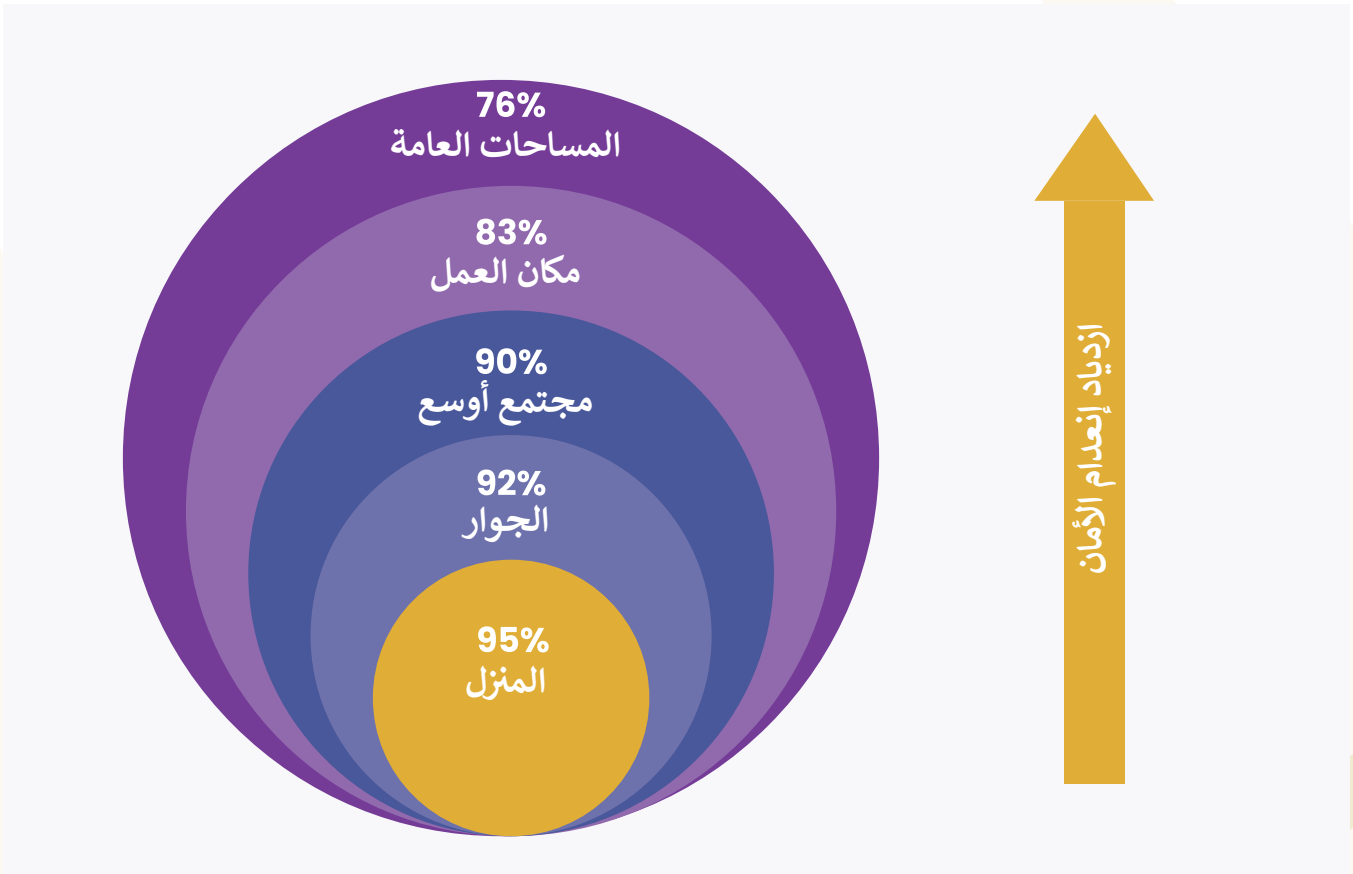

التحرش في وسائل النقل العام

عندي عيلة داعمة الي للغاية ومؤمنة بعملي وعمل المرأة وانها تثبت استقلاليتها. قبلت إني أشتغل بعمان لأنه ما في شغل عندنا بعجلون، يعني لازم أطلع من البيت الساعة 5 ونص الصبح وأركب عدة مواصلات لأوصل. كان أبوي يوصلني مكان فيه سيارات خاصة بتوصل لعمان وبتنزلي عند المحطة وبحس فيها بالأمان. بعدين بركب باص عشان أوصل مكان عملي بجنوب عمان. المشكلة بتكون بالشتاء لما تعتم الدنيا بكير.

مرّة ركبت الباص وأنا مروّحة، ركب جنبي زلمة عمره 40 سنة تقريبا، وكان الباص مليان والناس فوق بعض، كان قاعد وأنا حاطة إيدي بحضني عشان أبعد عنه وهو بحاول يقرب مني.

ارتحت لما وصلت مكان تجمع السيارات اللي بتروح على عجلون، لما نزلت من الباص بلّش الزلمة يلحقني وبديت أركض وهو يزيد سرعته وراي، لما وصلت السيارات بدأت أصيح للسواق يساعدني، المتحرش أول ما سمع الصياح هرب. وللأسف لما أهلي عرفو طلبو مني أترك الشغل.

أنثى، جرش

التحرش في الشارع

كل حدا بالمنطقة بعرف قصتي، انا بشتغل مع مجموعة من البنات في جمعية تعاونية لنساعد منطقتنا ونساعد الفقراء، الجمعية قريبة من بيتي عشان هيك بروح وباجي مشي، وحتى ما نكون لوحدنا كبنات دايما بنتحرك بشكل مجموعة بين بنيتن او ثلاثة.

في الشتا بتعتم الدنيا بكير ، كنا ماشيات راجعات من الشغل بعد الساعة 5 المسا،

وقفت سيارة فيها شباب اثنين وحاولو يخطفونا، وقدرنا نصدهم بقوة وهربنا منهم، ولما تحقق بالموضوع طلعو هدول شباب من قرية قريبة علينا، احنا دايما عنا قلق من التحرش بالمنطقة عندنا.

أنثى، عجلون

يتسبب التحرش في **خوف النساء والفتيات على سلامتهن الجسدية**. علاوة على ذلك، يقلقن على سلامة أسرهن، وكذلك على دخلهن وأمنهن الاقتصادي وسمعتهن؛ وغالبًا ما تمنعهم هذه المخاوف من الإبلاغ عن التحرش. تخاف النساء من:

السلامة الشخصية

المجتمع يضمن سلامة الرجال- بس لما احنا نمشي بالشارع بنلاقي إبر تعاطي مخدرات وغيرها. الفتاة تخاف من الشباب ومن انهم يتحرشوا فيها، بس الرجال ما بخافوا من هاي الشغلات.

الكورة

سلامة العائلة

المشكلة الحقيقية هي إنه حد يتحرش فيّ لفظيا وأخي معي، لأنه راح يضربه وتصير مشكلة أكبر.

عجلون

الوظائف والدخل

موظفة في الحسينية لم ترغب في التبليغ عن مديرها الذي تحرش بها. لم تكن تريد أن تفقد وظيفتها أو تجلب العار لأسرتها. يحدث التحرش بشكل أكبر في القطاع الخاص لأن الفتيات يخشين فقدان وظائفهن

قصبة معان

السمعة

إذا قام شخص ما بإبلاغ الشرطة عن حادثة ، فعادة ما يتم إخلاء سبيل الرجال بسهولة دون أي عواقب، لكن سمعة الفتيات تتدمر، وبالتالي تميل الفتيات إلى تجنب التصعيد.

الكفرين

أسباب التحرش المبلغ عنها

كما أشرنا أعلاه، تتفق المجتمعات الأردنية بأغلبية ساحقة على أن دور المرأة في المجتمع قد تغير بشكل كبير مقارنة بدور المرأة في الأجيال السابقة. أعرب أكثر من 96٪ عن اتفاق معتدل إلى قوي مع الشعور بأن دور المرأة قد تغير بشكل كبير. تُعزى هذه التغييرات بحد كبير إلى مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث حددت النسبة الأكبر (17.2٪) مشاركة المرأة الاقتصادية على أنها التغيير الأبرز، تليها المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة من خلال الانتخابات (14.5٪)، ثم المجتمع المدني (12.1٪) والأندية الرياضية والمجتمعية (10.3%).

الشكل 9: أسباب التحرش التي تم تحديدها

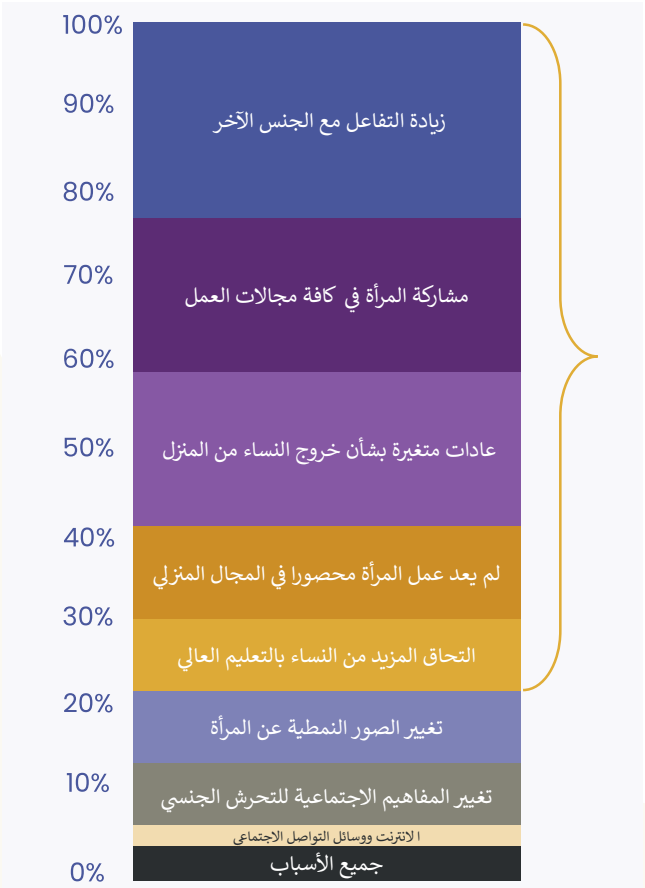

البيانات الموجودة على اليمين تعكس الردود على **سؤال حول أسباب زيادة التحرش**. من الواضح أن المجتمعات الأردنية، وبشكل مباشر وغير مباشر، تربط هذه المشكلة المتنامية بتزايد حضور المرأة في الحياة العامة من خلال مشاركتها في مجالات عامة مختلفة حيث يختلط الرجال والنساء. **يتشارك الرجال والنساء هذا الرأي بشكل متساوٍ تقريبًا عبر**

جميع فئات الأسباب، مع اختلافات في الرأي تقتصر على 2٪ أو أقل.

علاوة على ذلك، في حين يُنظر إلى التفاعل المتزايد بين الرجال والنساء على أنه خلق بيئة تزيد من فرص حدوث التحرش، فقد أوردت المجتمعات الأردنية عدة أسباب لحدوث التحرش، كان أبرزها لباس المرأة (92٪)، يليه تعاطي المخدرات والكحول (89٪)، والكسل بسبب البطالة (79٪)، ونشر صور للعنف ضد المرأة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي (79٪ على التوالي)، والأمراض العقلية (77٪) والتأثير الاجتماعي المستمر من قِبل أفعال وخطاب الذكور في الأوساط الاجتماعية (76%).

وعندما طُلب منهم ذكر أي **أسباب أخرى من شأنها أن تفسر التحرش،** أرجع 1.5٪ **من مجموع المجيبين هذه الظاهرة إلى عدم الالتزام بالدين.** على الرغم من أن هذه النسبة صغيرة، إلا أن عدم الالتزام الدين كان العامل الأبرز في فئة «الأخرى» ، مع ذكر جميع العوامل الأخرى بأقل من واحد بالمائة

الشكل 10: العوامل التي تساهم في التحرش

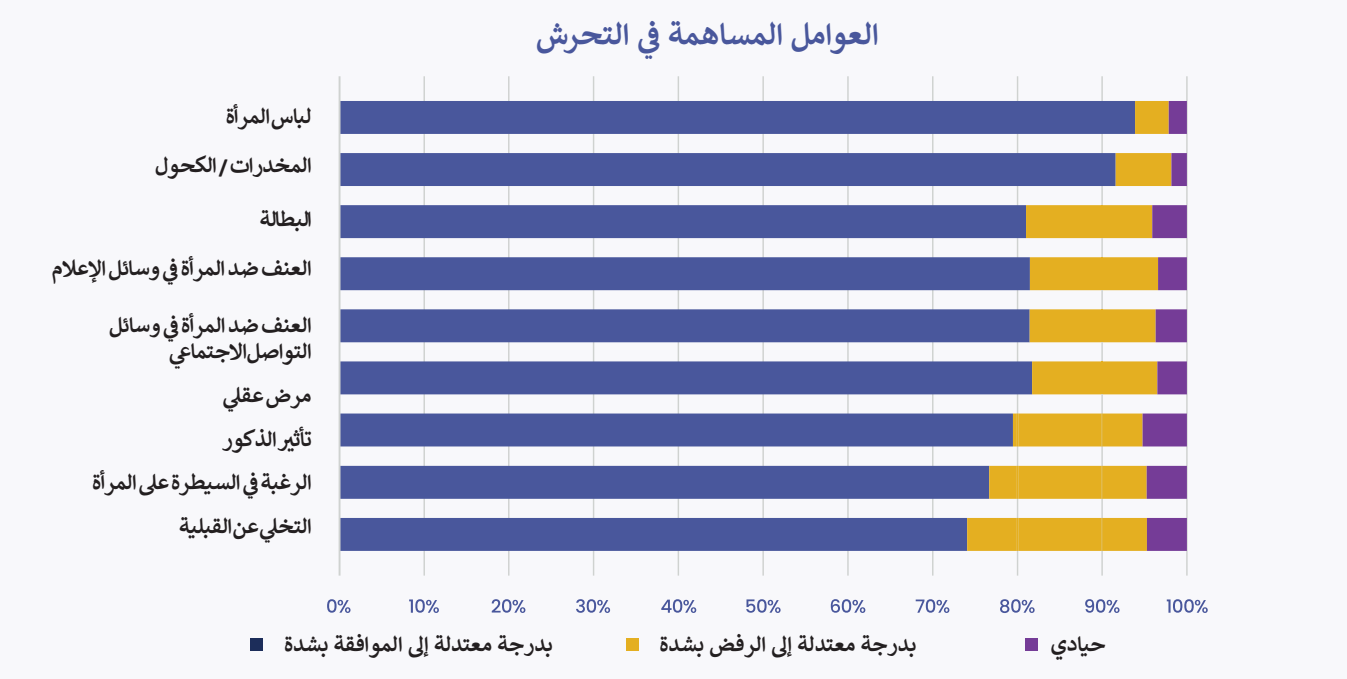

هناك اختلافات مهمة بين الجنسين في هذه الآراء. حدد كل من النساء والرجال ملابس النساء وتعاطي المخدرات والكحول كأهم عاملين يساهمان في التحرش. ومع ذلك، في حين أن 93٪ من النساء و92٪ من الرجال وافقوا على أن لباس المرأة يمكن أن يساهم في التحرش، كان هناك تفاوت أكبر في وجهة نظرهم تجاه تعاطي المخدرات، حيث وافقت 92٪ من النساء على أن تعاطي المخدرات والكحول كان عاملاً مساهماً، كانت نسبة الموافقة من الرجال 87٪ فقط. كانت النساء أيضًا أكثر ميلًا إلى تحديد دافع السيطرة

على المرأة كعامل مساهم أكثر من الرجال، على الرغم من تحديد الرجال والنساء لدافع السيطرة كأقل العوامل المساهمة، إلى جانب التخلي عن القبلية. يبدو أن فصل العوامل المساهمة وترتيبها يشير إلى ميل النساء إلى عزو التحرش إلى ظروف وخصائص وعادات الأفراد، بينما يبدو أن الرجال يميلون أكثر إلى عزو ذلك إلى عوامل في البيئة الاجتماعية، لا سيما تطبيع العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي:

الشكل 11: العوامل التي تساهم في التحرش، بحسب النساء والرجال

النساء		الرجال	
%	عامل مساعد	%	عامل مساعد
93%	1. لباس المرأة	92%	1. لباس المرأة
92%	2. تعاطي المخدرات والكحول	87%	2. تعاطي المخدرات والكحول
80%	3. المرض النفسي	81%	3. العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام
79%	4. البطالة	80%	4. العنف ضد المرأة في وسائل التواصل الاجتماعي
78%	5. تأثير الذكور الآخرين	80%	5. البطالة
78%	6. العنف ضد المرأة في وسائل التواصل الاجتماعي	75%	6. المرض النفسي
77%	7. العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام	74%	7. تأثير الذكور الآخرين
76%	8. الرغبة في السيطرة على المرأة	74%	8. التخلي عن القبلية
70%	9. التخلي عن القبلية	67%	9. الرغبة في السيطرة على المرأة

يُنظر إلى **النساء** أيضًا في الغالب على أنهن **مسؤولات عن التحرش في جميع الظروف** تقريبًا:

- **92%** من المجيبين يعتقد أن الملابس المغرية للمرأة يمكن أن تجذب سلوك التحرش
- **91%** من المجيبين قال أن النساء اللاتي يتصرفن بإغراء يتحملن بعض المسؤولية عن التحرش
- **80%** من المجيبين قال أن الرجال لا يريدون التحرش بالنساء لكن لا يمكنهم منع أنفسهم
- **58%** من المجيبين قال أن أفعال التحرش الجنسي هي مجاملات لا تعرفها النساء كيف تتقبلها
- **49%** من المجيبين قال أن التحرش الجنسي هو مجرد شيء يحدث ويجب على النساء قبول أنه سيحدث من وقت لآخر

الحلول والتدابير المذكورة لمنع التحرش

تعكس مواقف ومعتقدات المشاركين في الاستطلاع ثقافة راسخة من **الذكورة الضارة** التي تجعل التحرش **أمرًا طبيعيًا وتلقي باللوم على النساء في سلوك الرجال**. هذه ليست ظاهرة فريدة في الأردن. بل إن الذكورة الضارة والسلوكيات التي تظهر نتيجة لذلك شائعة على مستوى العالم. ومع ذلك، يبدو أن الحلول المقترحة تعكس **فهمًا ضمنيًا** بأن **اللوم على التحرش بالنساء يقع على عاتق الجناة**. علاوة على ذلك، تتوقع المجتمعات الأردنية أن تلعب الحكومة دورًا بارزًا في معالجة المشكلة من خلال سن التشريعات وإنفاذ العقوبات.

وجد بحث مؤسسة الاقتصاد النسوي **فجوة كبيرة في الخطاب بين أسباب التحرش المذكورة والتدابير الوقائية والحلول المقترحة له**. على سبيل المثال، على الرغم من أن المشاركين في الاستطلاع أرجعوا الزيادة في التحرش إلى الاختلاط بين الجنسين حيث تشارك النساء بشكل متزايد في الحياة العامة، إلا أن أقل من 1٪ من المشاركين في الاستطلاع شعروا أن الحد من الاختلاط بين الجنسين أو الحد من حركة المرأة سيعالج المشكلة. وبالمثل، على الرغم من أن لباس المرأة كان يعتبر عاملاً رئيسًا في إثارة التحرش، إلا أن ارتداء النساء لباس أكثر احتشامًا لم يكن يُنظر إليه على أنه رادع للتحرش.

يشير الرسم البياني أدناه إلى أن المجتمعات الأردنية تعتقد أنه يمكن ثني مرتكبي **التحرش** المحتملين عن هذا الفعل بشكل أفضل من خلال الالتزام **الأفضل بالدين والتعليم الجيد**، يليه الخوف من العقاب **والعار الاجتماعي**. لم يتم اعتبار جميع العوامل الأخرى، بما في ذلك ارتداء النساء لملابس أكثر احتشامًا، على أنها تثبط الحافز على التحرش إلى حد كبير.

الشكل 12: العوامل التي تمنع التحرش من قِبل الفرد

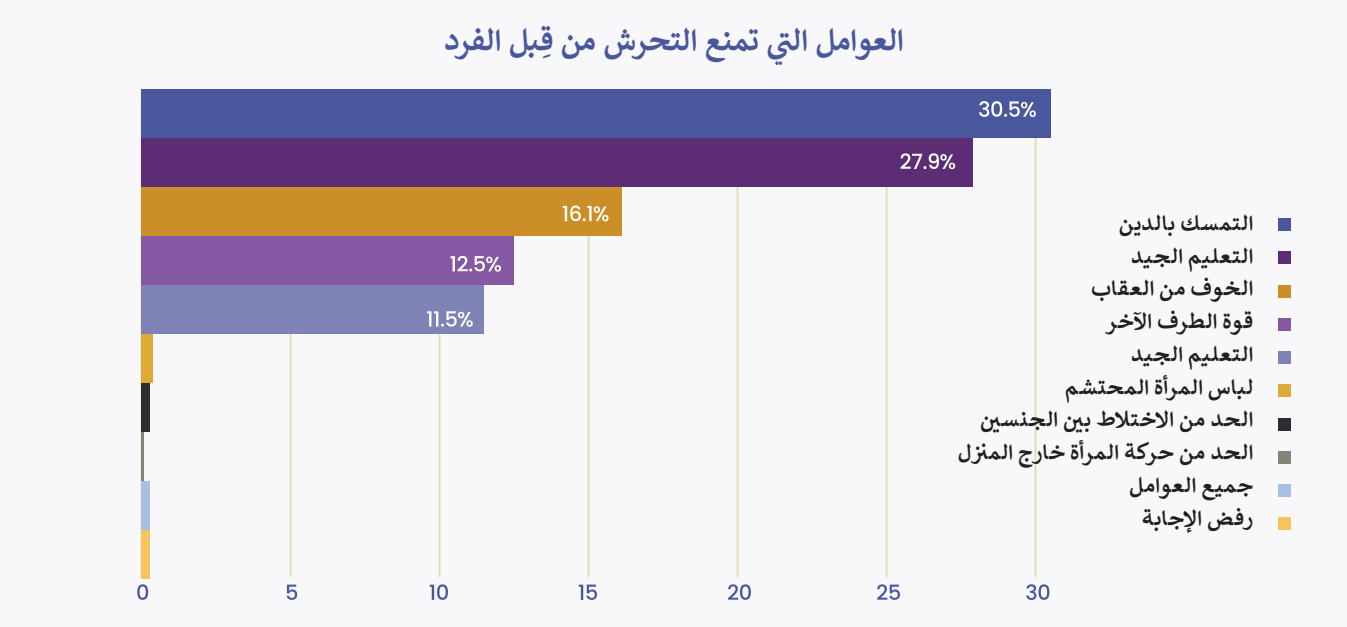

يبدو أن هذا يثبت صحة وجهات نظر وخبرات النساء الموثقة من خلال البحث النوعي. على الرغم من أن الغالبية العظمى (92٪) من المشاركين في الاستطلاع قالوا إن لباس المرأة هو سبب رئيسي للتحرش، على سبيل المثال، إلا **أن الناجيات من التحرش** قلن إنه **لا توجد علاقة بين طريقة الملبس والتعرض للتحرش، وحتى اللباس الأكثر تحفظًا لا يوفر حماية** ضد التحرش.

وعلاوة على ذلك، عندما طُلب منهم تحديد الحلول المحتملة للتحرش، لم يحدد سوى عدد قليل جدا من المجيبين على الدراسة الاستقصائية حلولا تتعلق بكبح جماح بعض العوامل التي تبيّن أنها تسهم في التحرش. فعلى سبيل المثال، على الرغم من أن 92٪ من المجيبين قالوا إن ملابس النساء غير المحتشمة كانت سببًا للتحرش، فقد أعرب أقل من 1٪ من المجيبين عن رأي مفاده أن ارتداء النساء لباس أكثر احتشامًا من شأنه تصحيح مشكلة التحرش.

> **أنا ملتزمة وبلبس خمار ولما اطلع على الباص أو في وسيلة نقل عامة بضايقوني الزلام بحركات مش مزبوطة، المجتمع ماخد فكرة عنا احنا المخمرات سيئة وبتوقعو انا احنا سهلات وبنتقبل اكثر لانا مغطين وجوهنا، مفكرين ممشانا مش كويس ومش محترمات.**
>
> *أنثى، الشونة الجنوبية*

> **ما بقدر امشي بأي مكان بجرش وبالذات سوق جرش، وانا ما بروح هناك الا اسمعلي كلمة، وانا بعرف كيف البس منيح ومغطية حالي بزيادة ومع هيك بتحرشو فيي.**
>
> *أنثى، جرش*

وبالمثل، في حين أن الغالبية العظمى من المجيبين (89٪) حددواتعاطيالمخدراتوالكحول كعامل يساهم في التحرش، لم يحدد أي منهم تقريبًا مكافحة تعاطي المخدرات والكحول كحل من شأنه أن يخفف من مشكلة التحرش.

الشكل 13: مقارنة بين الأسباب المعلنة للتحرش والحلول المحتملة للتحرش

السبب		الحل المحتمل
لباس المرأة	92%	.2% ملابس النساء المحتشمة
تعاطي المخدرات / الكحول	89%	0% محاربة تعاطي المخدرات
البطالة	79%	.1% خلق فرص العمل
المرض النفسي	77%	0% معالجة المرض النفسي
التخلي عن القبلية	72%	0% تفعيل دور العشيرة

وبدلاً من ذلك، كما هو موضح في الشكل 14 أدناه، حددت المجتمعات الأردنية التدابير والحلول التصحيحية للتحرش كظاهرة متجذرة في ثلاثة مجالات رئيسية: تغيير القانون والدين والأعراف الاجتماعية. وفيما يتعلق بظاهرة التحرش في الأماكن العامة على وجه الخصوص، قال 12٪ أيضًا إن تركيب كاميرات مراقبة في الأماكن العامة، بما في ذلك المواصلات العامة، سيكون وسيلة مفيدة لمراقبة السلوك وضبطه.

> لما كل واحد يعرف حقوقه وواجباته ويشتغل بحدودها، وقتها الكل بحس بالأمان.
>
> *أنثى، عجلون*

الشكل 14: تدابير وحلول محددة للحد من التحرش بالمرأة

الفئة	تدابير وحلول للحد من التحرش بالمرأة	نسبة المجيبين
القانون	سن القوانين واللوائح	24%
	عقوبات شديدة على التحرش	26%
الدين	تحريم ديني صريح للتحرش	29%
	استخدام الخطاب الديني لتثبيط التحرش	19%
تغيير الأعراف الاجتماعية	رفع الوعي في المجتمع	23%
	توعية الرجال بأضرار التحرش بالمرأة والمجتمع	19%
	رفع مستوى الوعي عبر وسائل الإعلام حول الضرر الذي يلحق بالضحايا	19%
	تغيير الصور النمطية الاجتماعية والثقافية للمرأة	14%
	تعديل المناهج الدراسية للتوعية بشكل مناسب	13%

يشير التركيز على دور سيادة القانون إلى أنه إذا كان سيتم معالجة التحرش، فستحتاج النساء إلى الإبلاغ عن حالات التحرش حتى يمكن إنفاذ القانون على الجناة. ومع ذلك، كما هو مذكور أعلاه، تخشى النساء الإبلاغ لعدد من الأسباب، بما في ذلك الخوف من احتمالية فقدان الدخل، والخوف على سمعتهن، والخوف من أن الإبلاغ عن التحرش قد يؤدي إلى العنف بين الأفراد و / أو العائلات. وجد بحثنا أنه في حين أن عددًا كبيرًا من المستجيبين وافقوا على أن النساء اللواتي يبلغن عن التحرش يجلبن العار لأسرهن - وهو شعور كان ينتشر على نطاق واسع بين الرجال أكثر من النساء - عبّرت نسبة أكبر عن عدم موافقتها على هذه الفكرة.

الشكل 15: آراء حول العلاقة بين الإبلاغ عن التحرش وسمعة العائلة

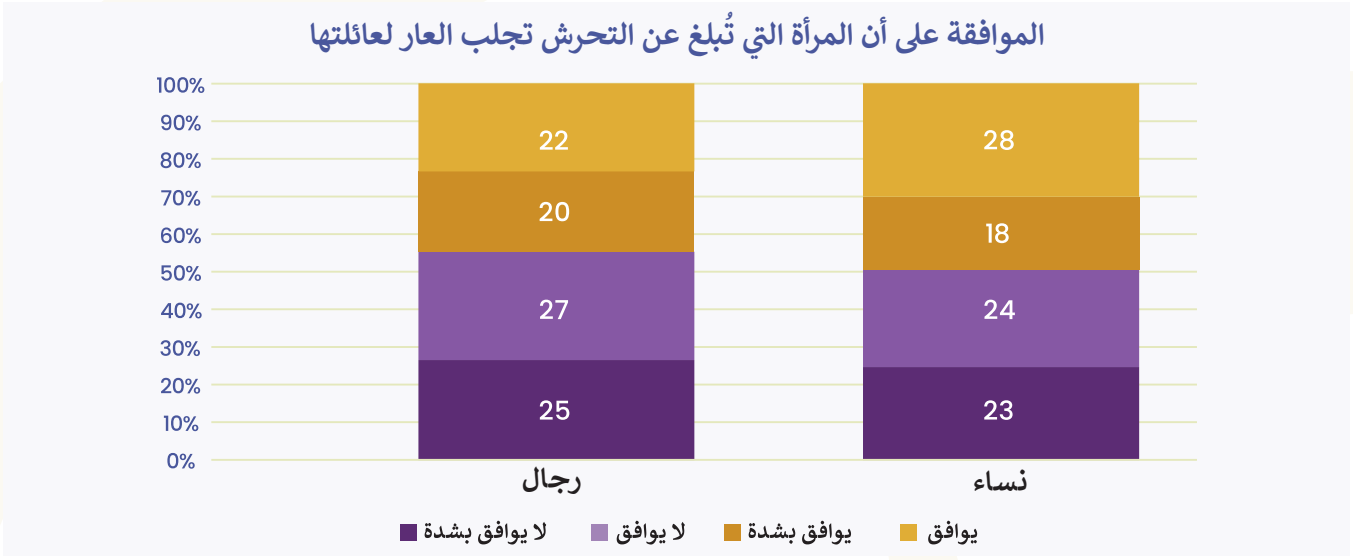

الرقابة من الدولة تحمي النساء. خاصة تواجد رجال الأمن في الأماكن العامة ليتخذوا الإجراءات عند مشاهدتهم أي نوع من التحرش.

أنثى، عين جنة

التواجد الأمني بخلق رادع وبوفر الأمان. أنا بحس بالأمان لما يكون في شرطة على الطريق، لما أروح على عمان وأرجع بالليل متأخر بحس بأمان لما أشوفهم.

ذكر، كفرين

المجتمع يستجيب للعقوبات. [لحماية النساء والفتيات من التحرش] يجب أن تكون هناك عقوبة مالية. تمامًا مثل ارتداء الكمامة (للحماية من COVID-19)، لم يلتزم أحد به تمامًا حتى يتم فرض غرامات.

أنثى، عين جنة

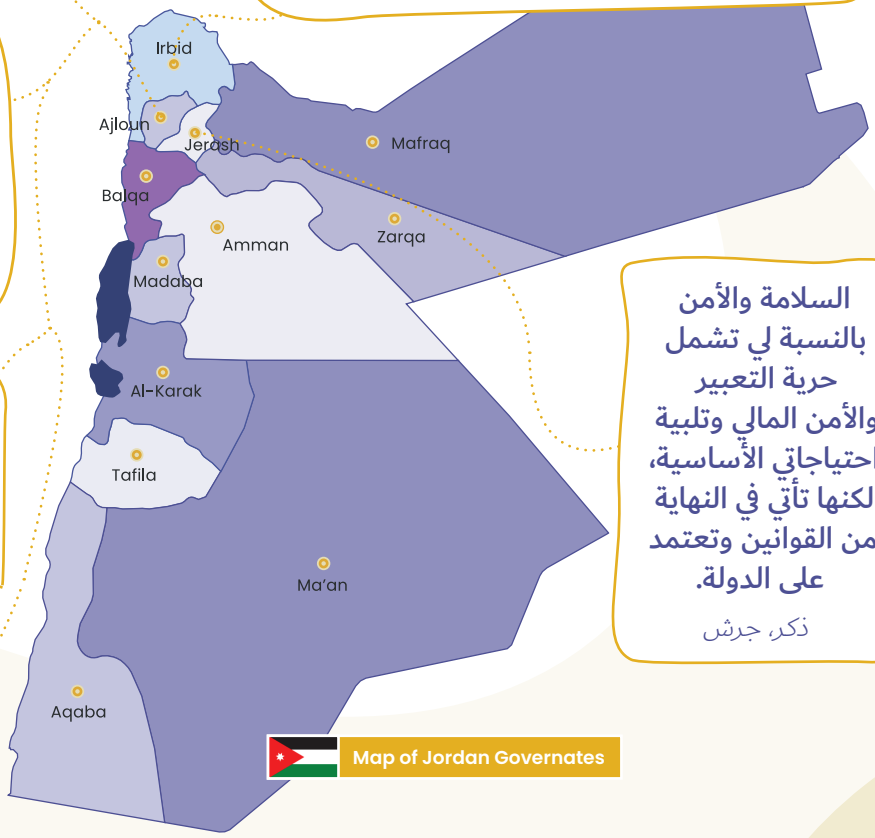

السلامة والأمن بالنسبة لي تشمل حرية التعبير والأمن المالي وتلبية احتياجاتي الأساسية، لكنها تأتي في النهاية من القوانين وتعتمد على الدولة.

ذكر، جرش

السلامة تأتي من الشعور بالأمان في بيئة العمل ، ووالمواصلات العامة، ومع القوانين واللوائح الوقائية.

ذكر، عجلون

توفر القوانين واللوائح بعض الأمان ولكنها لا تشمل الجميع. يعتمد مفهومي عن السلامة على تلقي حقوق الإنسان الأساسية.

ذكر، عجلون

الاستنتاجات

- أعرب المشاركون في الاستقصاء عن رأي مفاده أن الرجال هم المسؤولون الأساسيون عن عيشهم وأن عمل المرأة ومساهمتها الاقتصادية في معيشة الأسرة يأتي في مرتبة أدنى من عمل الرجل. بالتوازي مع ذلك، لم يبد المستجيبون آراء إيجابية حول تأثير المرأة العاملة على معيشة الأسرة. من الممكن أن تؤدي هذه العوامل وحدها في المجموعة الديموغرافية التي شملها الاستطلاع إلى إضعاف الطلب على المشاركة الاقتصادية للمرأة بين الجنسين وتخفيف الطلب على الاعتراف بالمرأة قانونًا كمسؤولة متساوية عن معيشة الأسرة، ويحق لها التمتع بالحقوق القانونية المرتبطة بهذا الدور.

- يُنظر إلى عمل المرأة على أنه مسعى لا منهجي للدور الأسري للمرأة والذي يمكن الخروج منه أو اعتباره إجراءً ضروريًا ولكنه غير مرغوب فيه لسد فجوة اقتصادية في الأسرة. علاوة على ذلك، وفي حين أن هناك اعتقادًا قويًا بأن المرأة تقرر بحريّة بشأن مشاركتها الاقتصادية، فمن الناحية العملية، فإن اتخاذ قراراتها بشأن العمل مقيّد بالأعراف والممارسات المبنية على النوع الاجتماعي، والتي تكون نابعة من داخل النساء ومفروضة عليهن في نفس الوقت. غالبًا ما تكون مشاركتهن مشروطة، بشروط تفرضها النساء أنفسهن ومجتمعاتهن وأفراد أسرهن الذكور الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار النهائية سواء من الناحية القانونية أو من حيث الممارسة الثقافية.

- وتثير هذه النتائج تساؤلات حول مدى قدرة إصلاح البيئة المواتية على جذب المرأة إلى مكان العمل وإبراز الحاجة إلى مبادرات تدعم التحول الإيجابي للمعايير المبنية على النوع الاجتماعي في السياق الأردني على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي.

- بينما تعتقد المجتمعات الأردنية أن مسؤولية إعالة الأسرة تقع في الغالب على عاتق الرجال، هناك اتفاق أيضًا على أن هذا ليس عمليًا أو مرغوبًا دائمًا وأن أدوار الرجال والنساء تتغير، مما يستلزم حركة المرأة في العالم.

- ولذلك، فإن وضع معايير تكفل سلامة المرأة في الحيّز العام أمر بقيمة -إن لم يكن أكثر أهمية - من إنشاء أماكن عمل آمنة من خلال الإصلاحات القانونية وتغيير التصرفات. ويرجع ذلك إلى أنه يجب على المرأة أن تجتاز الحيّز العام للوصول إلى مكان العمل. وإلى جانب المعايير المبنية على النوع الاجتماعي التي تحد من اتخاذ المرأة للقرار في مجال العمل، فإن العنف القائم على النوع الاجتماعي على هيئة التحرش هو الحاجز الأول أمام النشاط الاقتصادي للمرأة خارج المنزل، نظرا لأن المرأة يجب أن تعبر الحيّز العام للوصول إلى العمل - الرسمي أو غير الرسمي - خارج المنزل.

- النساء في الواقع لسن بأمان في الأماكن العامة. كما ترى أسرهن أنهن معرضات للخطر أثناء التنقل من وإلى مكان العمل. من المتصور أن الخطر الذي يهدد سلامة المرأة وأمنها وكرامتها في الأماكن العامة يتزايد بعد حلول الظلام، وأثبتت التجارب المعاشة صحة هذا التصور. لذلك، لا يُنظر إلى ساعات العمل الأطول على أنها تتعارض مع دور المرأة في تقديم الرعاية المنزلية فقط، بل يُنظر إليها أيضًا على أنها تعرّض النساء لخطر أكبر.

- يوجد تناقض بين آراء المجتمعات الأردنية حول أسباب التحرش والحلول لمعالجته. حددت المجتمعات الأردنية القانون والدين والأعراف الاجتماعية كأدوات رئيسية للحد من التحرش، مشيرة إلى أن العنف القائم على النوع الاجتماعي في شكل تحرش يُنظر إليه على أنه مصدر قلق عام؛ ليست مجرد مسألة خاصة يجب على النساء وعائلاتهن حلها بأنفسهن.

- إن عدم وجود رد فعل قوي من الدولة على التحرش يحيل الحل إلى المجال الخاص. يؤدي هذا إلى مضاعفة انعدام الأمن لدى المرأة مع تعزيز المعايير الضارة بين الجنسين. وعلى وجه الخصوص، فإن تقاعس الحكومة عن العمل يعزز اعتماد المرأة على الرجل من أجل الأمن الجسدي والاقتصادي مع إجبار الرجل على ممارسة وصاية الرجل على المرأة لحمايتها من الافتراس من الذكور الآخرين.

الملحق 1: بيانات مجموعة التركيز

قائمة مجموعة التركيز		
المحافظة	المجتمع	التاريخ
عجلون	كفرنجة	31 يناير 2021
	عين جنة	25 فبراير 2021
	عجلون	1 أبريل 2021
الزرقاء	الزرقاء	1 أبريل 2021
البلقاء	الروضة	21 أبريل 2021
	الكفرين	21 أبريل 2021
	الشونة الجنوبية	5 يوليو 2021
	السلط	25 أغسطس 2021
مادبا	مادبا	21 أبريل 2021
جرش	جرش	27 أبريل 2021
إربد	الشونة الشمالية	5 يوليو 2021
	الكورة	2 أغسطس 2021
معان	الحسينية	4 أغسطس 2021
	معان	5 أغسطس 2021

الملحق 2: أسئلة مجموعة التركيز

أسئلة مجموعة التركيز:

1. هل تريد المرأة الدخول إلى عالم العمل؟
2. من الذي يتخذ القرار بشأن عمل المرأة؟
3. كيف تغير هذا مع مرور الوقت؟
4. هل تعتقد أن المرأة يمكن أن تعمل في أي وظيفة؟ هل تستطيع العمل في أي أيام وأي ساعات؟
5. ما هي مخاطر ذهاب المرأة إلى العمل؟
6. ما هي الوصاية؟
7. هل الوصاية تحمي المرأة؟
8. هل تتعرض المرأة للتحرش عند خروجها من المنزل؟
9. كيف يمكننا الحد من التحرش؟

نهاية البحث